أخلاقيات البحث العلمي

إعداد

م.م. فرح خيرالله فواز

كلية القانون والعلوم السياسية

Summary

This research focused on the ethics that must be provided in the writing of scientific research without knowledge without scientific research or scientific research without ethics and ethics of scientific research is a guarantee for the quality of research and originality and it contributes to the advancement of scientific research without which scientific research loses many of its characteristics and even lost in some Scientific research denies this status.

Therefore, as far as the scientific researcher has the characteristics and qualities of mental and social capabilities required by science, it must be possessed of ethics, which helps in the evaluation of research and make it useful to society, the researcher must be characterized by honesty and the search for authenticity in writing and be objective and characterized by honesty.

However, there are many cases that indicate the existence of the phenomenon of distance from the ethics of scientific research, which requires finding means to control and strengthen this ethics of the researcher.

الملخص:

ركز هذا البحث على الأخلاقيات الواجب توفرها في كتابة البحث العلمي فلا علم بدون بحث علمي ولا بحث علمي بدون أخلاق فأخلاق البحث العلمي هي ضمان لجودة البحث وأصالته كما إنها تسهم في تقدم البحث العلمي ومن دونها يفقد البحث العلمي من الكثير من خصائصه لا بل فقدانها في بعض الأحيان ينفي عن البحث العلمي هذه الصفة .

ولذا فإنه بقدر ما يمتلك الباحث العلمي من خصائص وصفات وقدرات عقلية واجتماعية يتطلبها العلم ، فإنه لا بد من أن يمتلك من الأخلاقيات ما يساعده في تقويم بحثه وجعله مفيداً للمجتمع ، فالباحث يجب ان يتميز بالصدق والبحث عن الاصالة فيما يكتب وان يكون موضوعياً ويمتاز بالأمانة .

إلا إنه هنالك الكثير من الحالات التي تبين وجود ظاهرة الابتعاد عن أخلاقيات البحث العلمي ، مما يستلزم إيجاد وسائل لضبط هذه الأخلاقيات وتعزيزها لدى الباحث العلمي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الانسان منذ بدء الحياة على هذه الأرض كان باحثاً عن الحقيقة وسر الوجود وعن كل ما يجعل حياته سهلة ومريحة حتى عد البحث في تاريخ الفكر الانساني سابقاً للتعليم والتعلم على الرغم من ان البحث ما بعد التعليم والتعلم أصبح أكثر دقة وانضباطاً وكون له منهجاً وشروطاً وأدوات فصار يطلق عليه البحث العلمي .

ولكن العلم المجرد لم يعد وحده الضامن لدقة وانضباط البحث العلمي لأن العلم قد يكون أداة للخير والسلام وتحقيق رفاهية المجتمعات وفي نفس الوقت قد يكون أداة للدمار والخراب ، ناهيك عن إن العلم والمعرفة العلمية لا تنفع في تحقيق التقدم اذا كان الجميع يشتركون في نفس المعرفة العلمية مما يؤدي الى الجمود وفقدان الابتكار ، ولهذا فإن للعلم جانب آخر مكمل للوصول إلى بحوث علمية مفيدة ومبتكرة تضمن الاتيان بما هو جديد ونافع للبشرية ألا وهو الأخلاق ، فأصبح العلم والأخلاق وكأنهما وجهان لعملة واحدة لا يستقيم البحث العلمي من دونهما .

وإذا كان العلم نتاج التعلم والتفكير فإن الاخلاق هي نتاج الفطرة والتطوير حيث إن نوازع الخير والشر موجودة في داخل الانسان وبالتالي فإن هذه النوازع هي التي ستحدد توجهات العلم والبحث العلمي ، ولهذا إذا ما اردنا بحثاً علمياً قيماً يسهم في خدمة البشرية فإنه لا بد من الاهتمام بالجانب الأخلاقي وتقويمه ، فلا مقارنة بين اكتشاف الكهرباء وبين من اكتشاف القنبلة النووية ، كما انه ليس هنالك مقارنة ما بين البحث العلمي الذي يؤدي إلى انتاج سلعة او خدمة للبشرية ، وبين بحث علمي مستنسخ من بحوث سابقة ولا يأتي بشيء جديد أو إنه يفتقد للمصداقية بحيث لا يمكن تطبيقه على الواقع .

مشكلة البحث:

إن التقدم في البحث العلمي مرهون بدرجة الانضباطية والالتزام بالقيم الاخلاقية للبحث العلمي من اجل تحقيق اهداف البحث العلمي السامية التي تهدف الى تنمية المجتمع وتحقيق رفاهية الانسان بعيدا عن الاهواء الشخصية أو احداث ضرر لأي طرف من الاطراف، وعلى الرغم من اهتمام كثير من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بأخلاقيات البحث العلمي فأن بعضهم لا يدرك ابعاد اخلاقيات البحث العلمي وخطورة انتهاك حرمتها على تقدم البحث العلمي من ثم تنمية المجتمع ودرجة تنافسيته على المستوى الدولي(١).

أن الممارسات السلوكية المنافية لاخلاقيات البحث العلمي أصبحت منتشرة بكثرة في مؤسساتنا التعليمية الا ان من بين كل هذه المخالفات تعد السرقة العلمية الاكثر سواءاً والاشد ضرراً وذلك لأنها أصبحت من بين أكثر الظواهر السلبية التي تهدد مستقبل البحث العلمي(٢).

وعليه فإن مشكلة البحث تنبع من وجود حالة من عدم التزام الكثير من الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي والتي هي شرط أساسي لصحة البحث ومصداقيته ، فلا يمكن أن نعتبر أخلاقيات البحث العلمي موضوعاً ثانوياً والتأكيد على الجوانب الفنية في كتابة البحث لأن فقدانها يفقد البحث قيمته.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث نظرا لاتساع البحث وتزايد الاهتمام بالمبادئ المتعلقة بإجراءات البحث العلمي الصحيح، وقد تبين أن أغلب المؤسسات العلمية قد أعدت قوانين اخلاقية وفق متطلباتها الاختصاصية الخاصة فلا يقصد عند البحث انتهاك حقوق ومصالح المشتركين بالبحث فالهدف الوحيد للبحث هو المساهمة في تطوير معرفة نظامية قابلة للتحقيق.

وعليه فانه يمكن القول بان تلقين ابجديات البحث العلمي الاكاديمي الصحيح يبقى السبيل الاول للوقاية من السلوكيات المنافية لاخلاقيات البحث في الاوساط الاكاديمية حتى لو

كانت غي مقصودة؛ وسيحاول البحث تسليط الضوء على مشكلة قائمة بالفعل ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها بعيداً عن الاغراق في التنظير للمشكلة .

هدف البحث:

١- توجيه المستفيدين من البحث العلمي الى السلوك المناسب والامانة العلمية.

٢- تعزيز السلوك الاخلاقي لدى الباحثين.

منهجية البحث:

تمت معالجة البحث من خلال الأخذ بالمنهج الوصفي لوصف مشكلة أخلاقيات البحث العلمي، وكذلك المنهج التحليلي للتعامل مع المعلومات التي حصل عليها الباحث من مصادر متعددة.

المبحث الأول

الإطار النظري للدراسة

لابد لأي باحث في أي مجال أو أي تخصص أن يعطي تعريفاً مناسباً للمفاهيم الرئيسة الواردة في دراسته ، ولاسيما في نطاق العلوم الاجتماعية وذلك لأن مفاهيم العلوم الاجتماعية تتميز بأنه ليس هنالك تعريف واحد جامع لها ، بل إن لها تعاريف متعددة بتعدد الباحثين وتوجهاتهم .

إن تخصيص جزء من الدراسة لتحديد المفاهيم الرئيسة الواردة فيها هو ليس ترفاً اكاديمياً كما يصوره البعض ، بل انه ضرورة بحثية ، فغالباً ما يؤدي إهمال التحديد للمفاهيم إلى " أن تمتدح الطاعة العمياء ، وكأنها الحرية ، وتمجد الوحدة المفروضة بالإكراه ، كأنها تحقق الديمقراطية " كما يرى المؤرخ اليوناني توسيديوس[١].

ومن هنا لابد أن نخصص جزءاً من الدراسة لتوضيح المفاهيم الرئيسة الواردة في الدراسة وهما مفهومي الأخلاق والبحث العلمي وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الأخلاق

لقد قدمت العديد من التعريفات لمفهوم الأخلاق منها ما هو لغوي ومنها اصطلاحي ولذا لابد من أن نوضح معنى هذا المفهوم لغةً واصطلاحا . فالأخلاق في اللغة العربية وكما يرى ابن منظور هي " والخلق الخليق ، وفي التنزيل (وإنك لعلى خلق عظيم) والجمع أخلاق ولا يكسر على غير ذلك ، والخلق السجية ، يقال خالص المؤمن وخالق الفاجر ، وفي الحديث (ليس شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق) والخُلق بضم اللام وسكونها هو الدين والطبع و السجية ، وحقيقة انه لصورة الإنسان الباطنة وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصة بها منزلة ولها أوصاف حسنة

---

[١] نقلاً عن: عامر حسن فياض و ناظم عبد الواحد الجاسور، ثالوث المستقبل العربي: الديمقراطية – المجتمع المدني – التنمية، مركز زايد للتنسيق و المتابعة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢، ص٩.

وقبيحة والثواب والعقاب يتعلقان بأوصاف الصورة الباطنة أكثر مما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرة "[١].

أما معجم اللغة العربية المعاصرة فقد تناول مفهوم الاخلاق من الناحية اللغوية من خلال النص على ان الأخلاق هي مفرد خُلُق: وهي مجموعة من الصفات النفسية وأعمال الإنسان التي توصف بالحسن أو القبح " سمو / كرم الأخلاق – فلان دمث الأخلاق – الحلمُ سيد الأخلاق ، و أخلاق اجتماعية: عادات أو قيم اجتماعية تختلف باختلاف الظروف – تدني الأخلاق: انحطاطها – جريمة أخلاقية: جريمة تمس العرض والشرف ، كل جُرم أو ذنب يقترفه الموظف في أثناء القيام بأعمال وظيفته – دماثة الأخلاق: سهولة الطبع ولينه – شرطة الأخلاق: شرطة الآداب – مكارم الأخلاق: الأخلاق الحميدة[٢].

أما اصطلاحا فإن للأخلاق تعريفات عديدة منها تعريف ابن مسكويه حيث عرفها على أنها: " الخُلق عبارة عن هيئة في النفس راسخة ، عنها تصدر الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية "[٣].

أما الإمام الغزالي فإنه يفهم من علم الأخلاق شرح طرائق السلوك ، وفقاً لما سنته الشريعة ، ولعلم الأخلاق فيما يرى أسماء متعددة ، فهو يسميها (علم طريق الآخرة) تارة ، ويسميها (علم صفات القلب) تارة أخرى ، كما إنه يسميها أحياناً (أسرار معاملات الدين) ، فعلم الأخلاق عنده هو تكيف النفس وردها إلى ما رسمته الشريعة وخطه رجال المكاشفة من كبار علماء الإسلام ومن سبقهم من الأنبياء والمرسلين[٤].

---

[١] جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، ج١١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص٣٧٤.

[٢] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، وزارة التربية والتعليم، مصر، ١٩٩٤، ص٣٧.

[٣] محمد مصطفى زيدان و صالح مضيوف شعث، مناهج البحث في علم النفس والتربية، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٩٨، ص١٧.

[٤] ابن مسكويه، تهذيب الأخلاق، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ٢٠٠١، ص٣٩.

أما إبن سينا فانه يعرف الأخلاق على انها " هيئة تحدث للنفس الناطقة من جهة انقيادها للبدن أو عدم انقيادها "[١].

ويعرف الدكتور محمد عبد الله دراز الأخلاق بقوله: " هي قوة راسخة في النفس تنزع بها إلى إختيار ما هو خير وصلاح إن كان الخلق حميداً أو إلى اختيار ما هو شر إن كان الخلق ذميماً "[٢].

وبالإضافة الى تعريفات المفكرين العرب والمسلمين للأخلاق فان هنالك العديد من التعريفات التي قدمها المفكرين والباحثين الغربيين للأخلاق منها تعريف لوسن (Losene) الذي يرى بأن الأخلاق " تعبر عن الأخلاقية والسلوك القويم بطريقة عقلية ، وفي نفس الوقت فإن الأخلاق ومسؤوليتها تقع على عاتق الأنا بالفعل تجاه القيمة من حيث هي تشمل فعلاً محدداً ، وعلى سبيل المثال فإن مجد الفنان هو في ان يسهم في الكشف عن الجمال ، بحيث يصبح بحثه الفني الخالص مستقلاً عن الأخلاق ، ولكن حين نجعل من الواجب أن يعمل على هذا الإسهام فإن بحثه الفني يندرج تحت الأخلاق "[٣].

أما فولكييه فيعرف الأخلاق بأنها " مجموعة قواعد السلوك التي بمراعاتها يمكن للإنسان بلوغ غايته "[٤].

ومما تقدم يمكن القول بأن الفكر العربي الاسلامي والفكر الغربي متقاربين في تعريف الأخلاق فكلاهما يؤكدان على إنها داخلية المنشأ أي إنها تصدر من داخل الإنسان وخارجية المظهر لأنها ستنعكس على تصرفاته واتجاهاته العملية بين الخير والشر . وإن كان هنالك إختلاف بين الفكرين

---

[١] زكي مبارك، الأخلاق عند الغزالي، مطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٦٠.

[٢] محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، ترجمة عبد البور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨، ص٨٨.

[٣] يوسف عبد الرحيم حسن شبلي، ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٠، ص١٤.

[٤] نقلاً عن: حافظ فرج أحمد، مهارات البحث العلمي في الدراسات التربوية والإجتماعية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٣.

حول ما هو أخلاقي فهو يقوم على وجود خلاف في البنية الثقافية والاختلافات الدينية ليس بين الاسلام والغرب بل بين مختلف الشعوب الموجودة على وجه الأرض .

أما فيما يتعلق بمفهوم الأخلاقيات فإن مفردها أخلاقية وهي " سمة ما هو أخلاقي من عمل فردي أو جماعي " يطلقها كانت (Kant) على التوافق التام مع القانون الأخلاقي وتلاقي الارادة والقصد مع فكرة الواجب ، وتقابلها اللاأخلاقية وهي القول بإنكار الأخلاق والأحكام القيمية ، والإعتداد فقط بالأحكام الواقعية[١].

المطلب الثاني: مفهوم البحث العلمي

يتكون مصطلح البحث العلمي من مقطعين هما البحث و العلمي ، والبحث لغةً هو مفرد أبحاث بمعنى التفتيش ، التحقق ، بحث عن الشيء أي فتش عنه[٢]. والبحث هو بذل المجهود في موضوعٍ ما وجمع المسائل التي تتصل به[٣].

وترتبط كلمة البحث بالكشف عن مخبوء أو التنقيب عن مجهول بإتباع الأساليب الصحيحة ، والطرائق الملائمة لطبيعة الموضوع ، وإستعمال الأدوات اللازمة ، والمناهج السليمة في البحث ، ورصد المقدمات ، والأسباب ، والوصول إلى نتائج وثيقة الصلة بها مما يثري المعرفة الإنسانية ، ويكتشف حقائق جديدة ، أو يوضحها ويعمقها ، ولهذا قال رومل: " البحث فحص دقيق لاكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ، ونمو المعرفة الحالية أو التحقق منها "[٤].

أما اصطلاحا فإن للبحث تعريفات عديدة ، وهو في أبسط تعريفاته وأشملها الطريق الذي يصل به الإنسان إلى الحقيقة ، والذ يتمثل بمجموعة الخطوات العلمية والعملية التي يسلكها الباحث

---

[١] محاسن هادي خلف، دور القيم الأخلاقية في تنمية الموارد البشرية – أثر الفعل الأخلاقي في إتخاذ القرار –، رسالة ماجستير مقدمة إلى المركز الاستشاري البريطاني، بغداد، ٢٠١٠، ص٧.

[٢] لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، سنة النشر بلا، ص١٢٧.

[٣] مجمع اللغة العربية، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

[٤] محمد مصطفى زيدان و صالح مضيوف شعث، مناهج البحث في علم النفس والتربية، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٩٨، ص١٧.

للوصول إلى حقيقة معينة ، والتي تتمثل في الممارسة المنظمة التي يقوم بها الباحث ، والتي تشمل جمع وتحليل البيانات عن طريق الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى الحقائق التي يمكن نقلها إلى الآخرين والاستفادة منها والتحقق من صحتها[١].

فالبحث كما يرى فان دالين " محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة ، للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية ، وتثير قلق وحيرة الإنسان "[٢].

أما كلمة العلمي فهي صفة البحث وهي مشتقة من العلم ، والعلم لغةً " هو إدراك الشيء على ما هو عليه ، أي على حقيقته ، وهو اليقين والمعرفة "[٣].

أما إصطلاحاً فان العلم هو " جملة الحقائق و الوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية "[٤].

أما بالنسبة إلى مفهوم البحث العلمي فقد قدمت له العديد من التعاريف منها تعريف حيث يعرفه هيل وي (Hillway) بأنه: " وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بها المشكلة المحددة "[٥].

---

[١] حسن أحمد سهيل، البحث العلمي أساليب ومناهج، دار النور للنشر، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٢.

[٢] فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرون، المكتبة الانجلو – مصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٣.

[٣] لويس معلوف، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٧.

[٤] حسين رشوان، العلم والبحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص٤.

[٥] حسن أحمد سهيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

ويعرف كير لنجر (Kerlinger) البحث العلمي على انه " استقصاء منظم ومضبوط واختياري وناقد لقضايا فرضية عن العلاقات المفترضة بين الظواهر الطبيعية "[١].

ويعرف البعض البحث العلمي على انه " محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها وتحقيقها بتقصٍ دقيق ونقدٍ عميق ثم عرضها عرضاً مكتملاً بذكاءٍ وادراك لتسير في ركب الحضارة العالمية، وتسهم فيها إسهاماً حياً شاملاً "[٢].

وأخيراً ومن خلال جمع المفهومين (الاخلاقيات و البحث العلمي) يمكننا التوصل إلى تعريف إجرائي لأخلاقيات البحث العلمي وهو " إنها معايير اخلاقية متفق عليها يجب الالتزام بها من قبل الباحثين، وهي شرط لازم يجب توفرها من أجل رصانة البحث العلمي".

---

[١] نقلاً عن: عبد الله المجيدل و سالم مستهيل شماس، معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجاً)، مجلة جامعة دمشق، العدد (١-٢)، المجلد (٢٦)، ٢٠١٠، ص٢٨.

[٢] عبد الرحمن بن عبد الله الواصل، البحث العلمي – خطواته ومراحله – أساليبه ومناهجه – أدواته ووسائله – أصول كتابته، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩، ص١٢.

المبحث الثاني

أخلاقيات البحث العلمي

غالباً ما يقصر الباحثون والكتاب موضوع أخلاقيات البحث العلمي بمرحلة كتابة البحث ولكن الكثير من الدلائل تشير إلى وجود مجموعة من الأخلاقيات الواجب توفرها قبل الشروع بكتابة ، كضرورة توفر الاختصاص والخبرة لدى الباحث ، فضلاً عن الأخلاقيات الملازمة لعملية كتابة البحث ، ولذا سنعمد إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: أخلاقيات البحث العلمي السابقة لكتابة البحث

هنالك مجموعة من الأخلاقيات الواجب على الباحث في أي تخصص أن يتحلى بها وأن يتمسك بها قبل الشروع بكتابة بحثه ، وهذه الأخلاقيات لها أهمية كبيرة في جودة وأصالة البحث العلمي ، ولذا كان رافيتز (Ravets) مقنعاً عندما رأى أن البحث العلمي حرفة من الحرف ، والواضح أن السمات المميزة للحرفي هي في تمكنه من مجموعة من المهارات الأساسية ، والتزامه بمجموعة من قواعد السلوك التي ينطوي عليها تراث الصنعة ، وانتماؤه إلى رابطة مهنية .

ومن أهم هذه الأخلاقيات هي:

أولاً: التأهيل العلمي والاختصاص:

ويقصد به أن يحصل الباحث على التدريب الفكري والفني المستمر بما يرفع من كفاءته العلمية ويوسع خبراته ومهاراته في الاستيعاب والتحليل والتعميم ، وبما ينمي لديه صفة الخيال والأصالة الضروريتين في تطور الاكتشافات وتجويدها والانجازات العلمية ويسمح بالتقويم والنقد الذاتي[١].

إن الخبرة المتأتية من خلال الممارسة والنشاط في ميدان التخصص تساعد الباحث على تشخيص المشكلات الأكثر إلحاحاً التي يعانيها واقع العمل والتي تحتاج إلى تكريس الجهود لدراستها ، وإذا كان الباحث قادماً من ذلك الميدان فإن إختياره لمشكلة من بين المشكلات التي شخصت في ميدان

---

[١] رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي – أساسياته النظرية وممارسته العملية –، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٨، ص٦٣ – ص٦٤.

عمله تكون لها أهمية كبيرة بالنسبة له وتحظى بحماس أكثر من لدنه مع معرفة بتفاصيلها وصعوباتها[١].

إن التأهيل العلمي السليم يؤدي إلى جعل الباحث أكثر احترافية في التعامل مع موضوع البحث فعلى سبيل المثال لا يمكن أن يكتب المتخصص في مجال الهندسة بحثاً في مجال القانون بنفس الاحترافية التي يكتب بها المتخصص في مجال القانون ، كما إن هذا الأخير لا يمكنه أن يكتب بحثاً في مجال الهندسة بنفس الاحترافية التي يكتب بها المتخصص في مجال الهندسة .

ولا يقتصر ذلك على العلوم المختلفة بل إن العلم الواحد بدأ ينقسم إلى العديد من الفروع فالقانون يقسم إلى القانون العام والقانون الخاص والقانون الدولي وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم الى فروع عديدة ولهذا فإن على الباحث ان يكتب ليس فقط في التخصص العام له بل من الأفضل أن يكتب في التخصص الدقيق لأنه أعلم من غيره في هذا المجال .

وفضلاً عن ما تقدم فإن على الباحث أن يكون ملماً باللغة التي سيكتب بها البحث . فاللغة هي الوسيلة التي يتم عن طريقها توصيل المعلومات من ذهن لآخر ، ولا يتحقق ذلك (التوصيل) بطريقة علمية سليمة إلا

عند الإلمام التام بقواعد اللغة المستخدمة ، وبرغم أن التعامل باللغة الأم يكون أسهل من التعامل باللغات الأخرى ، إلا أن إتقان الكتابة العلمية باللغة الأم يتطلب جهداً – من جانب الباحث – في إتقان تلك اللغة – وهي العربية بالنسبة لنا – وممارسة الكتابة العلمية بها بأسلوب سلس رصين[٢].

---

[١] سعيد جاسم الأسدي، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية، مؤسسة وارث الثقافية، البصرة، ٢٠٠٨، ص١٣.

[٢] أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، الجزء الأول (المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية)، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٩.

ثانياً: اختيار موضوع البحث

على الرغم من إن الباحث هو الذي يختار موضوع البحث إلا إنه لابد من أن يختار موضوعاً جيداً للكتابة يمتاز بالأصالة والتجديد و الإضافة ، ويقصد بالأصالة الوصول إلى حقائق واستنتاجات لم يسبق إليها باحث آخر فالتعبير عن الأفكار الذاتية بشكل منطقي ، أما التجديد فيعني إن البحث جديد وإن نتائجه تحظى بقيمة وإهتمام علمي أساسي ، أما الإضافة فهي درجة الإسهام في المعرفة العلمية الإنسانية وهذا لا يتم إلا باختيار مشكلة حقيقية جديدة[١]. ولذا فإن على الباحث عرض أهم الدراسات السابقة القريبة من موضوع بحثه ولتناول الباحث للدراسات السابقة أهمية كبيرة حيث إنه إنها تقود الباحث إلى الأصالة والإبداع المطلوبين في الرسائل الجامعية [٢]، وتوقف الباحث على ما توصل إليه الباحثون قبله ، فيستفيد من جهد من سبقوه ، كما إنها تجعل الباحث يبدأ من حيث إنتهى غيره ، فيتجنب التكرار ويختصر الوقت والجهد[٣].

إن اختيار موضوع البحث يتوقف - أساساً – على المشاكل الهامة القائمة ، وليس على الرغبة الشخصية للباحث ، والتي تأتي – من حيث الأهمية – في المرتبة الثانية ، ولكن لا يعني ذلك إهمال جانب الاهتمامات الشخصية للباحث ، فيجب أن تكون المشكلة البحثية مقبولة كثيراً لديه ، إذ لا أمل في إحراز أي تقدم فيها ما لم تتوفر لدى الباحث رغبة حقيقية في دراسة المشكلة ، فالأفكار الخلاقة لا تتولد في غياب الراحة النفسية [٣]. ولذلك نجد إن حوالي (٩٩٪) من رسائل الماجستير والدكتوراه في اليابان مبنية على مشكلات حقيقية تعاني منها المؤسسات الصناعية[٤].

---

[١] حسن أحمد سهيل، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

[٢] أحمد عبد المنعم حسن، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

[٣] حسين مطاوع الترتوري، البحث العلمي – خطته وأصالته ونتائجه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (٢٠) حزيران / ٢٠١٠، ص٩٣ – ص٩٤.

[٤] عماد أحمد البرغوثي و محمود أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (٢) المجلد (١٥)، يونيو / ٢٠٠٧، ص١١٤٠.

ولذا فإنه لا يجوز للباحث أن يشتغل بعلم ضار لا يفيد البشرية ولا يتعامل مع مشكلات الناس ، فإذا كان الهدف النهوض بالمجتمعات ، فإنه لا بد البحث فيما هو مفيد فالسحر والشعوذة من الصناعات التي لا تنفع الإنسان ، فالعلم ونتائجه لا بد أن توظف لإعمار الأرض والحياة الإنسانية ، فلا يجوز البحث لاختراع ما هو ضار ، كالمخدرات وأجهزة تزوير الوثائق والعملات وغيرها[١].

ولا نبالغ عندما نقول بأن معظم القيمة العلمية للبحث تتوقف على إمكانية الاستفادة منه في الحياة العملية ، فالعلم يجب أن يصب في تحقيق منافع وفوائد للإنسان ، ولا خير في علمٍ استخدم للإضرار بالإنسان ، ومع الأسف فإننا اليوم نجد الأغلبية من البحوث التي كتبت في كلياتنا العربية أصبحت حبيسة المكتبات فلم يستفاد منها على الصعيد العملي .

المطلب الثاني: أخلاقيات البحث العلمي المرافقة لكتابة البحث

عند شروع الباحث في كتابة البحث يجب أن يكون ملماً ليس بالطرق الفنية لكتابة البحث فحسب ، بل يجب أن يكون ملماً بما يحتاجه البحث من أخلاقيات سواء أكان ذلك في جمع المعلومات والمصادر أم في كتابة البحث أم في التعامل مع النتائج ، ومن أهم هذه الأخلاقيات:

أولاً: الصدق

إذ لم يعد الصدق مجرد مطابقة الخبر للواقع ، بل أصبح يجمع إلى ذلك مطابقة الحكم لمقتضى الحال، فينبغي أن يكون الباحث صادقاً مع نفسه ، ومع واقعه وإنسانيته ، ومع مبادئه التي اختارها بملء ارادته وما أملته عليه من حق وتجرد . فصدق الانسان مع نفسه ضروري لتقدم البشرية ، وازدهارها والقدرة على بناء الحضارات ، وخاصة البناء الأخلاقي ، الذي يعمل على تماسك الشعوب وتقدم

[١] عماد أحمد البرغوثي و محمود أحمد أبو سمرة، منهجية البحث العلمي عند علماء المسلمين، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (٢) المجلد (١٦)، يونيو / ٢٠٠٨، ص٤٦٢.

المجتمعات الراقية[١]. ولذا فإن على الباحث أن لا يكتب إلا الصدق ، ولا ينقل إلا الصدق ، ولا يروي عن أحد إلا ما كان صدقاً ، ولا يدون ولا يسجل في بحثه إلا الصدق[٢].

ولهذا فإن على الباحث أن يكون صادقاً في جميع خطوات بحثه من كتابة واختيار العينات والنتائج التي يتوصل إليها ، فالباحث يجب أن يأخذ مجتمع البحث وعينته بطرقة عشوائية لا انتقائية تخدم توجهاته وآرائه ، ولذا فإن معهد غالوب قد انتقد الطريقة التي كانت متبعة في الولايات المتحدة في إجراء الدراسات القائمة على الاستبيان والتي تتخذ طريقة الاتصال تلفونياً بعدد كبير من الأشخاص وتسألهم ، وبين معهد غالوب أن هذه الطريقة مصدر لأخطاء عديدة ، لأنه لا يملك التليفونات غير عدد قليل من الناس (في ذلك الوقت) ومن هنا كانت آرائهم لا تمثل إلا الطبقة التي تملك الحصول على تليفون أو الذين يعملون في مكاتب بها تليفونات ، وكان معهد غالوب يعتمد على طريقة أخرى في اختيار عينة البحث وذلك باختيارها من افراد ممثلين حقاً لطبقات اجتماعية شديدة التنوع من حيث السن والمهنة والسكن والدخل ومستوى المعيشة ... وغيرها من الأسس[٣] .

إن الخطأ أو التحريف في خيارات مجتمع وعينة البحث يؤدي إلى نتائج خاطئة ، وبالتالي فإنها سوف لن تعكس الواقع ، ولن يخدم المجتمع .

إن التلاعب بنتائج البحوث وتحريف خيارات مجتمع البحث وعينته لا يقتصر على الطلبة والباحثين

---

[١] هناء صابر محمد دياب، أخلاقيات البحث العلمي وضوابطه، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني عشر للفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، أبريل / ٢٠٠٧، ص٤٥٩.

[٢] عماد أحمد البرغوثي و محمود أحمد أبو سمرة، منهجية البحث العلمي عند علماء المسلمين، مصدر سبق ذكره، ص٤٦١.

[٣] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات الكويت، ١٩٤٤، ص٢٢٨.

المبتدئين ، بل يقع فيه كبار الباحثين ، ومن أمثلة ذلك الاعترافات التي أوردتها مجلة (Science) من غعترافات ايرك بويلمان (Eric Poelman) الذي كان باحثاً رصيناً في موضوع التقدم في السن (Aging) في جامعة (Vermont) الذي أقر بأنه اختلق البيانات في خمسة عشر طلب للحصول على منح فيدرالية وعشرة أبحاث منشورة[١].

ثانياً: الموضوعية والتجرد والحياد

الموضوعية أصل من أهم اصول البحث العلمي ، ويقصد بها الحياد التام في البحث ، والبعد عن تأثير الأهواء والانفعالات ، واثبات ما يتكشف للباحث بالحق وحسبما تقود إليه الأدلة وإن خالف ميله وهواه ، وهي بهذا المعنى مطلب صعب ، حيث يعاني الباحث من تأثير عوامل متعددة في عواطفه وانفعالاته ، وكلها مرتبطة بالمجتمع الذي يعيش فيه[٢].

وهنا يمكن القول بأن الموضوعية والحياد في العلوم الطبيعية يكون أكثر سهولة وإمكانية من الموضوعية في العلوم الاجتماعية لأن الانسان في هذه الأخيرة هو الخصم والحكم . وبالتالي من العبث أن نتوقع من العلوم الإنسانية أن تقدم إجماعاً أو اتفاقاً حول الوقائع وتفسيراتها ، وتدور مبررات تأثير أحكام القيمة في البحث العلمي للظواهر الانسانية حول العمليات والجوانب التي تتصل بانتقاء المشكلات ، وتعيين محتويات النتائج المستخلصة ، وتمييز الوقائع وتحديدها ، وتقدير أو وزن الشواهد والأدلة[٣].

وهنالك من يجد بأن الموضوعية في البحث التحليلي هي موضوعية نسبية تتعلق بعوامل ومركبات متنوعة ، وإنه لا يوجد موضوعية علمية بمفهوم الصدق المطلق ، بل إن الموضوعية العلمية إنما هي موضوعية متعلقة بلفيف العوامل والمركبات المختلفة والتي تقاس بمدى حيادية الباحث في تحليله

---

[١] عبد الفتاح خضر، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، مكتب صلاح الحجيلان، الرياض، ١٩٩٢، ص٢٦.

[٢] صلاح قنصوة، الموضوعية في العلوم الانسانية، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧، ص٦١.

[٣] عبد الرزاق متاني، علم الآثار وصناعة التاريخ، الرسالة للنشر والاعلام، ٢٠٠٩، ص٨.

للبيانات ، أما تلك الموضوعية فيمكن أن نطلقها على استقصاء المعلومات واحصائها ، والتي تقاس بمدى الدقة في جمع المعلومات وتدوينها وفقاً للمناهج والطرق الحديثة لمراعاة مواصفات الدقة والنزاهة في ذلك.

إن قبول الدليل أو رفضه ، باعتباره مناسباً أو غير مناسب ، إنما يقوم على نظرة موضوعية مبرأة من كل هوى خاص أو ميل شخصي . فلا نقبل دليلاً لأنه يرضي شخص ما ، أو يؤيد فكرة محببة إليه ، أو منحى ينتحيه ، وإنما نقبله لأنه الحق ، كما ان العلمي يجب أن يحصر اهتماماته وهمومه ، تجارب كانت أم أفكار ، في هذا العالم المادي الذي يخضع لقوانين ما زال العلماء يكتشفونها واحد بعد واحد ، بالفكر والتجربة ، أما ما كان من العالم الميتافيزيقي مما يبدو خوارق أو غيبيات ، فهذا لا يعنى به العلمي إلا من حيث الدلالة على القانون العلمي الذي يفسره[١].

ثالثاً: الأمانة العلمية

الأمانة – بوجه عام – فضيلة إنسانية ، تقتضي أن يحافظ المرء على حقوق الغير ، بوازع من أخلاقه وضميره ، لا بتأثير الخوف من الجزاء الذي قد تفرضه السلطات ، وتتوقف درجة أمانة الشخص في مجتمع ما على ما يسود هذا المجتمع من قيم ، وهي في مجال البحث العلمي تحمل نفس المعنى ، بيد إنها تترجم للحفاظ على حقوق الباحثين السابقين ، حيث يلزم الباحث بالإشارة إلى المصدر كتابة بيانات كافية عنه ، وفق أصول المنهج العلمي ، مع إيضاح اسم المؤلف الذي ينسب إليه المرجع أو المصدر[٢]. من هذا المنطلق فإنه ينبغي على الباحث أن يهتم بالتوثيق اهتماما خاصا، أخذا في الاعتبار أن التوثيق يدل على[٣]:-

١- التعريف بالمصادر التي استفاد منها البحث واقتبس منها، ونسبتها إلى أصحابها.

---

[١] أحمد سليم سعيدان، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨، ص١٨ – ص١٩.

[٢] عبد الفتاح خضر، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

[٣] عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢، ص٨٣ – ص٨٤.

٢- إرشاد القارئ إلى المصدر الأساس الذي تم الاقتباس منه، حتى يتمكن من الرجوع إلى النص الكامل متى رغب في ذلك.

٣- تأكيد أمانة الباحث وتأكيد دقة المعلومات وصحتها.

٤- دلالة على فهم الباحث ومعرفته.

٥- دعم آراء وحجج الباحث، أو إثبات وجهة نظر مخالفة، أو نقض نتيجة توصلت إليها البحوث السابقة.

٦- مدى الجهد الذي بذله الباحث في البحث عن مصادر المعلومات المختلفة وقراءتها وتصفحها.

٧- التعرف على مدى حداثة المصادر التي رجع إليها، وبالتالي مدى حداثة المعلومات التي تم اقتباسها والاستفادة منها في إعداد البحث.

٨- مدى سعة إطلاع الباحث من خلال عدد المصادر التي رجع إليها، فليس من رجع إلى (١٠) مصادر كمن رجع إلى (٥٠) .

٩- إمكانية التحقق من أمانة الباحث من خلال الرجوع إلى المصادر.

١٠- إثبات حق المؤلف .

١٢- إخلاء المسئولية تجاه المعلومات التي اقتبسها، على اعتبار أن المؤلف الأصلي يتحمل مسئولية صحة المعلومات التي يتضمنها المصدر، وإغفال ذكر المصدر يحمّل الباحث مسئولية أي خطأ يرد فيها .

مما تقدم يمكن القول بأن الأمانة العلمية توفر حماية للملكية الفكرية للأشخاص الذين تم الاقتباس من كتبهم وبحوثهم من جهة ، وحماية للباحث نفسه من جهة أخرى .

رابعاً: مشروعية الوسائل

أن البحث العلمي يهدف إلى الوصول إلى المعرفة النافعة للبشر وهي هدف سامي ومشروع ، إلا إنه في إطار البحث العلمي علينا أن لا نكتفي بمشروعية الهدف بل يجب أن نهتم أيضاً بمشروعية الوسائل . فلا يجب أن يأخذ الباحث بمقولة (الغاية تبرر الوسيلة)[١].

ولذا على الباحث أن يحترم الذوات البشرية والذوات غير البشرية كالحيوان ينطلق أساساً من المبدأ الأخلاقي العام الذي يراعي كرامة الإنسان وحقوقه ويقر حقوق الحيوان[٢]. كما يجب أن تكون البحوث وفقا لحقوق الإنسان، فالبحوث يجب ألا تنتهك حقوق الإنسان المدنية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية سواء أكانت السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية ، كما ويجب أن تكون البحوث مفيدة للتنمية المستدامة ومحترمة للبيئة ، وهذا يستتبع أن البحث يجب أن لا يؤثر على التنوع البيولوجي و يكون متوافقاً مع المبدأ الوقائي ، حيث ينبغي توخي الحذر عند إجراء البحوث التي قد يكون لها عواقب وخيمة بالنسبة للبيئة أو للبشر ، حتى على الرغم من وجود هذه التهديدات المحتملة لم يثبت يقيناً[٣].

فعلى سبيل المثال أجرت ألمانيا النازية في المدة من **١٩٣٩**م إلى **١٩٤٥**م العديد من التجارب الطبية على سجناء معسكرات الاعتقال مثل التعقيم غير الطوعي و الخضوع للإشعاع وإصابة

---

(١) عماد أحمد البرغوثي و محمود أحمد أبو سمرة، منهجية البحث العلمي عند علماء المسلمين، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٢.

(٢) ينظر: ديفيد ب. رزنيك، أخلاقيات العلم، ترجمة عبد النور عبد المنعم، علم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٥، ص٩٠-ص٩٢.

(٣) Dag E. Helland and others , Guidelines for Research Ethics in Science and Technology , De nasjonale forskningsetiske komiteer ,Norway , 2008 ., P.12

مواضيع الاختبار بأمراض الملاريا والسل ، والعديد من التجارب غير الأخلاقية الأخرى من دون موافقة مواضيع الاختبار ، وهذه الاختبارات كانت تؤدي إلى الألم الشديد والتشوه والموت[١].

وأخيراً لابد من التأكيد على إن أخلاقيات البحث العلمي لا تقتصر على ما قدمناه وإنما قدمنا أهم هذه الأخلاقيات الواجب توفرها في البحث العلمي .

(١) Jean Michel Baer and others , European Textbook on Ethics in Research , European Union , Belgium , 2010 , P.15.

المبحث الثالث

وسائل تعزيز أخلاقيات البحث العلمي

بعد أن بينا الأخلاقيات الواجب توفرها في البحث العلمي ، فإنه لابد من ان نبين الطرق أو الوسائل التي من خلالها يمكن أن نعزز هذه الأخلاقيات من أجل النهوض بالواقع البحثي في بلداننا ومن أجل إنتاج بحوث علمية مفيدة ، ويمكن أن تتخذ هذه الوسائل اسلوبين الأول هو ذا طبيعة غير قانونية والثاني هو ذا طبيعة قانونية ، ولذا سنعمد إلى توزيع هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الوسائل الغير قانونية

وهي الوسائل التي لا تحتاج إلى إقرار قوانين مقترنة بنوع من انواع العقوبة ومن هذه الوسائل:-

أولاً: الاسلام كمصدر للأخلاق:

لقد جاءت الرسالات السماوية لتحث الناس على الالتزام بالأخلاق ، والاسلام العظيم يعتبر الاخلاق عنواناً له ، وقد حدد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الغاية الأولى من بعثته بقوله: " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق "[1]. إذ يعد الاسلام منظومة أخلاقية ذات طابع انساني فلا تبيح لجنس ما تحرمه على آخر وبهذا اتسمت الأخلاق الاسلامية عن النزعة العنصرية القومية التي تدعو اليها بقية النظم الأخلاقية . كما إن هذه المنظومة تتصف بالشمولية حيث إن الاسلام لم يترك مجالاً من مجالات الحياة إلا وشمله في هذه المنظومة الاخلاقية سواء ببيان والامر بالأخلاق الجيدة وتوضيح والنهي عن الأخلاق السيئة .

وفي إطار بحثنا نجد بأن جميع الأخلاقيات الواجب توفرها في البحث العلمي لها أسس في المنظومة الأخلاقية الإسلامية ، ففيما يتعلق بالتأهيل العلمي والاختصاص نجد بأن الاسلام قد أوجب على من عمل بعمل أن يكون ذا معرفة به حيث قال الله تعالى في محكم تنزيله { وَلاَ تَقْفُ مَا

---

[1] ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، صحيح البخاري، ج٣، ضبط وتخريج: د. مصطفى ديب، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٣، ص٧٨.

لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً }[١]. وكذلك قول النبي محمد (صلى الله عليه وسلم): " من تطبب ولم يعلم منه طب فهو ضامن "[٢] . وهكذا فإن الإسلام أكد على أن العمل يجب أن يكون من قبل صاحب الاختصاص والمعرفة به لا سيما اذا كان هذا العمل يتعلق بحياة الناس وفائدة المجتمع ، ولعل من أهم هذه الأعمال هو البحث العلمي الذي هو في الاصل يكون لخدمة هذين الغرضين .

أما فيما يتعلق بموضوع البحث فإن الاسلام حث على أن تكون الأعمال لمصلحة الناس حيث يقول النبي محمد (صلى الله عليه وسلم): " أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله عزّ وجلّ سرور يدخله على مسلم، أو يكشف عنه كربة أو يقضي عنه ديناً أو يطرد عنه جوعاً ". وبالتالي فليس هنالك من فائدة مرجوة من كتابة بحث أو تطبيقه وقد سبق أن كتب في ذات موضوع البحث وطبق ، فالاكتشافات العلمية العظيمة إنما اخذت مكانتها لأنها خدمت أكبر عدد من الناس كانوا لا يعرفونها أو محرومين منها .

أما في موضوع الصدق فإن الاسلام حث على الصدق في كل قول وعمل ووردت لفظة الصدق في القران (**١٥٣**) مرة ، ومن أبرز ما أكد عليه القران الكريم في معنى الصدق هو تجنب الكذب الذي يؤدي إلى خلط الحق بالباطل مما يؤدي إلى ضلال الناس حيث قال تعالى في محكم تنزيله: { وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ }[٣].

---

[١] سورة الاسراء: الآية **٣٦**.

[٢] أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بحر الخراساني، سنن النسائي، بيت الافكار الدولية، الأردن، **١٩٩٦**، ص**٤٢٢**.

[٣] سورة البقرة الآية: **٤٢**.

أما في مسألة الحياد والموضوعية ، فإن الاسلام الحكم على الاشياء بالعقل وتجنب الهوى حيث قال تعالى: { وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ }[١]. ويرى ابن القيم (رحمه الله) بأنه " لا ينبغي أن يدال الهوى على العقل فإنه عدوه ، فيحطه عن رتبته ويستنزله عن درجته ، ولا يجوز أن يُجعل – وهو الحاكم عليه – محكوماً ، ولا أن يصير – وهو الزمام – مزموماً ، ولا أن يعود – وهو المتبوع – تابعاً"[٢].

وفيما يتعلق بمسألة الأمانة العلمية فإن مفهوم الأمانة في الإسلام هو المفهوم الأوسع بين كل الفضائل والأخلاق بل هي الشمول بحيث أنها هي التكليف ، حيث قال تعالى: {إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً }[٣]. وقد أكد الاسلام على موضوع الامانة في كل عمل وزوال الدنيا متوقف على زوالها حيث قال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم): " إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة "[٤].

إن الاسلام لم يبين أهمية الأمانة فقط بل أدخل النتاج الذهني للإنسان في معنى الملكية حيث قال النبي (صلى الله عليه وسلم): " إن خير ما اتخذ الإنسان عليه أجراً تعليم آية من كتاب الله تعالى "[٥]، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: " من سبق إلى ما لم يسبقه مسلم فهو له "[٦].

---

[١] سورة ص: جزء من الآية ٢٦.

[٢] ابي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ذم الهوى، تحقيق: خالد عبد اللطيف السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٤.

[٣] سورة الأحزاب: الآية ٧٢.

[٤] ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، مصدر سبق ذكره، ج٣، ص٢٣٣.

[٥] محمد محمد شلش، حقوق الملكية الفكرية بين الفقه والقانون، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ٢٠٠٦، ص٢٩.

[٦] ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٢٥٤.

وقد ذكر الفقهاء أن ملك العين يستلزم ملك المنفعة ، فمن ملك داراً ملك حق السكنى ، ومن ألف كتاباً فله حق نشره وطبعه وتوزيعه والإنتفاع به ومنع غيره من ذلك إلا بتوكيل منه ، ولا يجوز لجهة أن تعطل الإنسان عن منافعه وحقوقه ، ويفهم من ذلك أن حقوق الملكية الفكرية تتحقق فيها المنفعة ، والمنفعة مال متقوم ، وقد حرم الاسلام الاعتداء على أموال الآخرين[١].

وبذلك فإن الاسلام لم يؤكد على الامانة بمعناها العام الشامل فحسب ، بل أكد على الامانة في العلم وأعطى حقوقاً للملكية الفكرية ، ونهى عن خيانة الأمانة العلمية .

ثانياً: الاهتمام بالبحث العلمي

فالبحث العلمي يعاني اليوم في بلداننا من العديد من المعوقات التي لابد على الدول أن تعمل على تذليلها كما إن البحث العلمي يقتصر على في دولنا على وزارات التعليم العالي والبحث العلمي فقط ، ولذا فإذا ما اردنا النهوض بالبحث العلمي فإن ذلك يتم من خلال إدخال البحث العلمي إلى المراحل الأولية من الدراسة (في الدراسة الاعدادية على الأقل) ، وجعله مادة دراسية أساسية ومن ضمن ما يتم تعليمه للطالب هو أخلاقيات البحث العلمي ، كلي يتوجه الطالب إلى الكلية وهو لديه معرفة بماهية البحث العلمي وكيفية كتابته وما هي أخلاقياته .

ولا يقتصر الأمر على غياب البحث العلمي في مراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية ، بل إن معظم ما تقدمه الجامعات العربية في مجال البحث العلمي لا يتعدى تدريس عدد محدود من المقررات المتصلة بمهارات البحث ، وخاصة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى[٢]. فالأخلاق كما يرى كولبرج لا تنمو مرة واحدة ، بل تخضع لسلسلة من المراحل ، ويكون تتابع هذه المراحل منتظماً ، أي إن كل فرد لابد وأن يمر بمراحل النمو الأخلاقي بصورة هرمية ، وقد يسير الأطفال خلال هذه المراحل بسرعات مختلفة ، ولا يحدث أن يتخطى أي فرد مرحلة معينة إلى أخرى أعلى

---

[١] المصدر نفسه، ص٩٨.

[٢] أحمد علي كنعان، البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق الأهداف و المعوقات وسبل التطوير، مجلة جامعة دمشق، العدد (٤)، المجلد (١٧)، ٢٠٠١، ص٦١.

منها ، ويعد النمو الأخلاقي نتاجاً لتفاعل عوامل التنشئة الاجتماعية والأخلاقية مع النمو المعرفي العقلي ، فيقوم الفرد أثناء نموه بتعديل بنيته المعرفية الأخلاقية وذلك بإحلال بنى جديدة تبعاً لما يتعرض له من خبرات[١].

وعليه لابد من أن تدرس مادة البحث العلمي ومن ضمنها مادة اخلاقيات البحث العلمي في كافة المستويات الدراسية من أجل زرع هذه الاخلاقيات في نفوس الباحثين .

ثالثاً: إنشاء مركز وطني أو قومي للبحوث العلمية والرسائل والاطاريح الجامعية:

لابد من إنشاء مركز وطني على مستوى البلد الواحد أو مركز قومي على مستوى الوطن العربي يتضمن قاعدة بيانات الكترونية لجميع البحوث العلمية والرسائل والاطاريح الجامعية ، وهذا المركز سيكون له أهمية كبيرة في ضمان أخلاقيات البحث العلمي من جانبين ، الأول: هو ضمان عدم التكرار في البحوث والرسائل والاطاريح وتحقيق الأصالة ، والثاني: هو الحد من السرقات العلمية والأكاديمية . وفي ذلك يمكن استخدام تكنلوجيا الاتصالات الحديثة كشبكة المعلومات الدولية الأنترنت والتي توفر إمكانية إقامة مثل هكذا مشروع بسهولة ويسر .

المطلب الثاني: الوسائل القانونية

إذا لم تتوفر لدى الباحث العلمي أخلاقيات البحث العلمي وكان نتاجه العلمي مشوب بفقدان الاخلاقيات الأساسية للبحث فإنه يصبح جديراً بالجزاء ، الذي يعني في أبسط معانيه ما يترتب على عمل الباحث من ثواب أو عقاب مادي أو معنوي[٢]. ولذا فإنه لابد من تشريع القوانين التي تتضمن أنواع معينة من الجزاء لكي تضمن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي مما يسهم في تطوير واقعه ، ومن أبرز ما يمكن تقديمه في هذا الشأن:

---

[١] فاطمة إبراهيم حميدة، التفكير الأخلاقي – دليل المعلم في تنمية التفكير الأخلاقي لدى التلاميذ في جميع المراحل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٤٣.

[٢] رمزي أحمد مصطفى عبد الحي، أخلاقيات البحث العلمي وموقف الباحث العربي منها، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع: www.scribd.com

أولاً: قوانين حماية الملكية الفكرية

على الرغم من إن أغلب الدول أقرت قوانين حماية الملكية الفكرية إلا إن ضعف الجزاء المقترن بمخالفة هذه القوانين قد يشجع البعض من الباحثين إلى عدم التقيد بهذه القوانين ، فعلى سبيل المثال فإن قانون حماية الملكية الفكرية في العراق والمرقم رقم (٣) لعام ١٩٧١م بقي نافذا حتى عام ٢٠٠٤م حيث تم تعديله بموجب القرار رقم (٨٣) لعام ٢٠٠٤م .

وهذا القانون كان عاجزاً عن تحقيق الأمانة العلمية وعن توفير الحماية الحقيقية للملكية الفكرة لأنه لم يعدل طيلة ثلاثة وثلاثين سنة ولذا أصبح عاجزاً عن مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنلوجية ، فعلى سبيل المثال نصت المادة (٤٥) من هذا القانون على إنه: " يعتبر مكوناً لجريمة التقليد ويعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على مائة دينار كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:-

١- من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد الخامسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة من هذا القانون .

٢- من باع أو عرض للبيع مصنفاً مقلداً أو أدخل إلى العراق دون اذن المؤلف أو من يقوم مقامه مصنفات منشورة في الخارج وتشملها الحماية التي يفرضها هذا القانون .

٣- من قلد في القطر العراقي مصنفات منشورة بالخارج أو باع هذه المصنفات أو صدرها أو تولى شحنها إلى الخارج . وفي حالة العود يحكم على الجاني بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كما يجوز للمحكمة في حالة العود الحكم بغلق المؤسسة التي استغلها المقلدون أو شركاؤهم في ارتكاب فعلهم لمدة معينة أو نهائياً . ويجوز للمحكمة أن تقضي بمصادرة جميع الأدوات المخصصة للنشر غير المشروع الذي وقع بالمخالفة لأحكام المواد الخامسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة التي لا تصلح إلا لهذا النشر ويجب مصادرة جميع النسخ المقلدة "[١].

[١] قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لعام ١٩٧١م: المادة ٤٥.

ومن خلال هذه المادة يمكننا القول بأن القانون العراقي لم يعد يواكب الواقع العراقي منذ أوائل تسعينات القرن الماضي حيث إن فرض الحصار الاقتصادي الجائر على العراق أدى إلى تضخم كبير مما جعل سعر كيلوغرام واحد من الطحين يصل إلى الالف دينار عراقي ، أي عن ١٠ دنانير وثلاثمائة دينار المذكورة في هذه المادة لم تعد تمتلك أي قوة شرائية في العراق ، ومع ذلك بقي هذا القانون من دون تعديل يذكر حتى عام ٢٠٠٤م .

كما ان هذا القانون لم يواكب التقدم التكنلوجي الحاصل ، فعندما أصدرَ المُشرِّع العِراقيَّ قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١، لم تكُن برامج الحاسبات وقواعد البيانات معروفةً وقتذاك. ومع بزوغِ فجر المعلومات في بدأَي في عقد التسعينات من القرن الماضي ، ظهرت المُصَّنَفات الرقمية التي نعني بها أيّ عمل إبداعي في بيئةِ تكنولوجيا المعلومات[١]. ولهذا ناهيك عن إن هذا القانون لم يشمل الرسائل والاطاريح الجامعية بالحماية إلا في حالة كونها منشورة .

ثانياً: قوانين مؤسسات التعليم العالي

هناك ثقافة غائبة بالجامعات والمراكز البحثية حول أخلاقيات النشر العلمي وإلى وقتنا لا يعي بعض العلماء فداحة أمور مثل النشر المزدوج بالمجلات المحلية والدولية أو السرقات العلمية، وعالميا لا يوجد ما يسمى بالنشر المحلى فكل المجلات العلمية يجب أن تكون متاحة للعالم لكي يتم الاستشهاد بالبحوث المصرية كما يجب أن تكون البحوث مراجعة وغير منقولة أو تمت سرقتها من بحوث أخري. ولعل ما يجب القيام به هو توفير البرمجيات لرصد السرقات العلمية بالبحوث بدءا من رسائل الماجستير والدكتوراه، لأن الاستسهال في هذا الأمر يسيء لسمعة الجامعات والمراكز البحثية والدولة لذلك يجب أن تكون هناك عقوبات رادعة[٢].

---

[١] أكرم فاضل سعيد قصير، حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعة الواقعة عليها، محاضرات مادة القانون المدني، ألقيت لطلبة الماجستير في القانون الخاص للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، ص٣٠.

[٢] ماجد الشربيني، السرقات العلمية مهزلة تسيء لمصر وللعلماء، صحيفة الاهرام اليومي، ٢٣ / مارس / ٢٠١٤.

فمن واجب الكليات أو المراكز البحثية أن تعمد أولاً إلى غرس أخلاقيات البحث العلمي لدى الباحثين ومن ثم تشرف على ضمان التزامهم بهذه الأخلاقيات أما من يثبت عدم التزامه بأخلاقيات البحث العلمي فإن للكلية أو المركز البحثي أو الجامعة أن تتخذ إجراءاتها الجزائية أولاً ومن ثم تقديم الباحث المخل بأخلاقيات البحث العلمي إلى المحاكم المدنية لمحاسبته ، ففي الكثير من القوانين نجد إن الجزاء المترتب على الباحث لا تزيد عن رسوبه في حالة ثبوت عدم التزامه بأخلاقيات البحث العلمي أو ترقين قيده . ولكن هذا ينفع في حالة غياب الموضوعية أو الصدق ، أما فيما يتعلق بالأمانة العلمية فإن على الكلية أو المركز البحثي أن يعطي اشعاراً إلى الشخص الذي سرق الباحث جهده الفكري من أجل أن يرفع دعوى قضائية ضده ، كما إن ذلك لا ينفع في حالة انتهاك الباحث لحقوق الانسان والحيوان والتعدي على البيئة والاضرار بالتنوع الاحيائي ففي هذه الحالة يجب ابلاغ الجهات المختصة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقة .

ثالثاً: قوانين اقليمية وعالمية تتضمن الجزاء

على الدول أن لا تكتفي بالتشريعات الداخلية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية بل إنها تستطيع أن تؤسس لقوانين اقليمية أو عالمية مقترنة بالجزاء من أجل الحد من السرقات العلمية العابرة للحدود ، ويمكن تنظيم مثل هذه القوانين من خلال المنظمات الاقليمية والدولية ، وأن لا تكتفي تلك المنظمات بإصدار أخلاقيات البحث العلمي أو الحث عليها فقط بل إن القوانين المقترنة بالجزاء يمكن أن تضمن عدم وقوع السرقات العلمية العابرة للحدود لا سيما في ظل التطور العلمي والتكنلوجي وتطور وسائل الاتصال التي سهلت مثل هذا النوع من السرقة .

المبحث الثالث

وسائل تعزيز أخلاقيات البحث العلمي

بعد أن بينا الأخلاقيات الواجب توفرها في البحث العلمي ، فإنه لابد من ان نبين الطرق أو الوسائل التي من خلالها يمكن أن نعزز هذه الأخلاقيات من أجل النهوض بالواقع البحثي في بلداننا ومن أجل إنتاج بحوث علمية مفيدة ، ويمكن أن تتخذ هذه الوسائل اسلوبين الأول هو ذا طبيعة غير قانونية والثاني هو ذا طبيعة قانونية ، ولذا سنعمد إلى توزيع هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الوسائل الغير قانونية

وهي الوسائل التي لا تحتاج إلى إقرار قوانين مقترنة بنوع من انواع العقوبة ومن هذه الوسائل:-

أولاً: الاسلام كمصدر للأخلاق:

لقد جاءت الرسالات السماوية لتحث الناس على الالتزام بالأخلاق ، والاسلام العظيم يعتبر الاخلاق عنواناً له ، وقد حدد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الغاية الأولى من بعثته بقوله: " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق "[1]. إذ يعد الاسلام منظومة أخلاقية ذات طابع انساني فلا تبيح لجنس ما تحرمه على آخر وبهذا اتسمت الأخلاق الاسلامية عن النزعة العنصرية القومية التي تدعو اليها بقية النظم الأخلاقية . كما إن هذه المنظومة تتصف بالشمولية حيث إن الاسلام لم يترك مجالاً من مجالات الحياة إلا وشمله في هذه المنظومة الاخلاقية سواء ببيان والامر بالأخلاق الجيدة وتوضيح والنهي عن الأخلاق السيئة .

وفي إطار بحثنا نجد بأن جميع الأخلاقيات الواجب توفرها في البحث العلمي لها أسس في المنظومة الأخلاقية الإسلامية ، ففيما يتعلق بالتأهيل العلمي والاختصاص نجد بأن الاسلام قد أوجب على من عمل بعمل أن يكون ذا معرفة به حيث قال الله تعالى في محكم تنزيله { وَلاَ تَقْفُ مَا

---

[1] ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، صحيح البخاري، ج٣، ضبط وتخريج: د. مصطفى ديب، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٣، ص٧٨.

لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً }[١]. وكذلك قول النبي محمد (صلى الله عليه وسلم): " من تطبب ولم يعلم منه طب فهو ضامن "[٢]. وهكذا فإن الإسلام أكد على أن العمل يجب أن يكون من قبل صاحب الاختصاص والمعرفة به لا سيما اذا كان هذا العمل يتعلق بحياة الناس وفائدة المجتمع ، ولعل من أهم هذه الأعمال هو البحث العلمي الذي هو في الاصل يكون لخدمة هذين الغرضين .

أما فيما يتعلق بموضوع البحث فإن الاسلام حث على أن تكون الأعمال لمصلحة الناس حيث يقول النبي محمد (صلى الله عليه وسلم): " أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله عزّ وجلّ سرور يدخله على مسلم، أو يكشف عنه كربة أو يقضي عنه ديناً أو يطرد عنه جوعاً ". وبالتالي فليس هنالك من فائدة مرجوة من كتابة بحث أو تطبيقه وقد سبق أن كتب في ذات موضوع البحث وطبق ، فالاكتشافات العلمية العظيمة إنما اخذت مكانتها لأنها خدمت أكبر عدد من الناس كانوا لا يعرفونها أو محرومين منها .

أما في موضوع الصدق فإن الاسلام حث على الصدق في كل قول وعمل ووردت لفظة الصدق في القران (١٥٣) مرة ، ومن أبرز ما أكد عليه القران الكريم في معنى الصدق هو تجنب الكذب الذي يؤدي إلى خلط الحق بالباطل مما يؤدي إلى ضلال الناس حيث قال تعالى في محكم تنزيله: { وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ }[٣].

---

[١] سورة الاسراء: الآية ٣٦.

[٢] أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بحر الخراساني، سنن النسائي، بيت الافكار الدولية، الأردن، ١٩٩٦، ص٤٢٢.

[٣] سورة البقرة الآية: ٤٢.

أما في مسألة الحياد والموضوعية ، فإن الاسلام الحكم على الاشياء بالعقل وتجنب الهوى حيث قال تعالى: { وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ }[١]. ويرى ابن القيم (رحمه الله) بأنه " لا ينبغي أن يدال الهوى على العقل فإنه عدوه ، فيحطه عن رتبته ويستنزله عن درجته ، ولا يجوز أن يُجعل – وهو الحاكم عليه – محكوماً ، ولا أن يصير – وهو الزمام – مزموماً ، ولا أن يعود – وهو المتبوع – تابعاً"[٢].

وفيما يتعلق بمسألة الأمانة العلمية فإن مفهوم الأمانة في الإسلام هو المفهوم الأوسع بين كل الفضائل والأخلاق بل هي الشمول بحيث أنها هي التكليف ، حيث قال تعالى: {إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً }[٣]. وقد أكد الاسلام على موضوع الامانة في كل عمل وزوال الدنيا متوقف على زوالها حيث قال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم): " إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة "[٤].

إن الاسلام لم يبين أهمية الأمانة فقط بل أدخل النتاج الذهني للإنسان في معنى الملكية حيث قال النبي (صلى الله عليه وسلم): " إن خير ما اتخذ الإنسان عليه أجراً تعليم آية من كتاب الله تعالى "[٥]، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: " من سبق إلى ما لم يسبقه مسلم فهو له "[٦].

وقد ذكر الفقهاء أن ملك العين يستلزم ملك المنفعة ، فمن ملك داراً ملك حق السكنى ، ومن ألف كتاباً فله حق نشره وطبعه وتوزيعه والإنتفاع به ومنع غيره من ذلك إلا بتوكيل منه ، ولا يجوز

---

[١] سورة ص: جزء من الآية ٢٦.

[٢] ابي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ذم الهوى، تحقيق: خالد عبد اللطيف السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٤.

[٣] سورة الأحزاب: الآية ٧٢.

[٤] ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، مصدر سبق ذكره، ج٣، ص٢٣٣.

[٥] محمد محمد شلش، حقوق الملكية الفكرية بين الفقه والقانون، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ٢٠٠٦، ص٢٩.

[٦] ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٢٥٤.

لجهة أن تعطل الإنسان عن منافعه وحقوقه ، ويفهم من ذلك أن حقوق الملكية الفكرية تتحقق فيها المنفعة ، والمنفعة مال متقوم ، وقد حرم الاسلام الاعتداء على أموال الآخرين[١].

وبذلك فإن الاسلام لم يؤكد على الامانة بمعناها العام الشامل فحسب ، بل أكد على الامانة في العلم وأعطى حقوقاً للملكية الفكرية ، ونهى عن خيانة الأمانة العلمية .

ثانياً: الاهتمام بالبحث العلمي

فالبحث العلمي يعاني اليوم في بلداننا من العديد من المعوقات التي لابد على الدول أن تعمل على تذليلها كما إن البحث العلمي يقتصر على في دولنا على وزارات التعليم العالي والبحث العلمي فقط ، ولذا فإذا ما اردنا النهوض بالبحث العلمي فإن ذلك يتم من خلال إدخال البحث العلمي إلى المراحل الأولية من الدراسة (في الدراسة الاعدادية على الأقل) ، وجعله مادة دراسية أساسية ومن ضمن ما يتم تعليمه للطالب هو أخلاقيات البحث العلمي ، كلي يتوجه الطالب إلى الكلية وهو لديه معرفة بماهية البحث العلمي وكيفية كتابته وما هي أخلاقياته .

ولا يقتصر الأمر على غياب البحث العلمي في مراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية ، بل إن معظم ما تقدمه الجامعات العربية في مجال البحث العلمي لا يتعدى تدريس عدد محدود من المقررات المتصلة بمهارات البحث ، وخاصة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى[٢]. فالأخلاق كما يرى كولبرج لا تنمو مرة واحدة ، بل تخضع لسلسلة من المراحل ، ويكون تتابع هذه المراحل منتظماً ، أي إن كل فرد لابد وأن يمر بمراحل النمو الأخلاقي بصورة هرمية ، وقد يسير الأطفال خلال هذه المراحل بسرعات مختلفة ، ولا يحدث أن يتخطى أي فرد مرحلة معينة إلى أخرى أعلى منها ، ويعد النمو الأخلاقي نتاجاً لتفاعل عوامل التنشئة الاجتماعية والأخلاقية مع النمو المعرفي

---

[١] المصدر نفسه، ص٩٨.

[٢] أحمد علي كنعان، البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق الأهداف و المعوقات وسبل التطوير، مجلة جامعة دمشق، العدد (٤)، المجلد (١٧)، ٢٠٠١، ص٦١.

العقلي ، فيقوم الفرد أثناء نموه بتعديل بنيته المعرفية الأخلاقية وذلك بإحلال بنى جديدة تبعاً لما يتعرض له من خبرات[١].

وعليه لابد من أن تدرس مادة البحث العلمي ومن ضمنها مادة اخلاقيات البحث العلمي في كافة المستويات الدراسية من أجل زرع هذه الاخلاقيات في نفوس الباحثين .

ثالثاً: إنشاء مركز وطني أو قومي للبحوث العلمية والرسائل والاطاريح الجامعية:

لابد من إنشاء مركز وطني على مستوى البلد الواحد أو مركز قومي على مستوى الوطن العربي يتضمن قاعدة بيانات الكترونية لجميع البحوث العلمية والرسائل والاطاريح الجامعية ، وهذا المركز سيكون له أهمية كبيرة في ضمان أخلاقيات البحث العلمي من جانبين ، الأول: هو ضمان عدم التكرار في البحوث والرسائل والاطاريح وتحقيق الأصالة ، والثاني: هو الحد من السرقات العلمية والأكاديمية . وفي ذلك يمكن استخدام تكنلوجيا الاتصالات الحديثة كشبكة المعلومات الدولية الأنترنت والتي توفر إمكانية إقامة مثل هكذا مشروع بسهولة ويسر .

المطلب الثاني: الوسائل القانونية

إذا لم تتوفر لدى الباحث العلمي أخلاقيات البحث العلمي وكان نتاجه العلمي مشوب بفقدان الاخلاقيات الأساسية للبحث فإنه يصبح جديراً بالجزاء ، الذي يعني في أبسط معانيه ما يترتب على عمل الباحث من ثواب أو عقاب مادي أو معنوي[٢]. ولذا فإنه لابد من تشريع القوانين التي تتضمن أنواع معينة من الجزاء لكي تضمن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي مما يسهم في تطوير واقعه ، ومن أبرز ما يمكن تقديمه في هذا الشأن:-

---

[١] فاطمة إبراهيم حميدة، التفكير الأخلاقي – دليل المعلم في تنمية التفكير الأخلاقي لدى التلاميذ في جميع المراحل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٤٣.

[٢] رمزي أحمد مصطفى عبد الحي، أخلاقيات البحث العلمي وموقف الباحث العربي منها، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع: www.scribd.com

أولاً: قوانين حماية الملكية الفكرية

على الرغم من إن أغلب الدول أقرت قوانين حماية الملكية الفكرية إلا إن ضعف الجزاء المقترن بمخالفة هذه القوانين قد يشجع البعض من الباحثين إلى عدم التقيد بهذه القوانين ، فعلى سبيل المثال فإن قانون حماية الملكية الفكرية في العراق والمرقم رقم (٣) لعام ١٩٧١م بقي نافذا حتى عام ٢٠٠٤م حيث تم تعديله بموجب القرار رقم (٨٣) لعام ٢٠٠٤م .

وهذا القانون كان عاجزاً عن تحقيق الأمانة العلمية وعن توفير الحماية الحقيقية للملكية الفكرة لأنه لم يعدل طيلة ثلاثة وثلاثين سنة ولذا أصبح عاجزاً عن مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنلوجية ، فعلى سبيل المثال نصت المادة (٤٥) من هذا القانون على إنه: " يعتبر مكوناً لجريمة التقليد ويعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على مائة دينار كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:-

١- من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد الخامسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة من هذا القانون .

٢- من باع أو عرض للبيع مصنفاً مقلداً أو أدخل إلى العراق دون اذن المؤلف أو من يقوم مقامه مصنفات منشورة في الخارج وتشملها الحماية التي يفرضها هذا القانون .

٣- من قلد في القطر العراقي مصنفات منشورة بالخارج أو باع هذه المصنفات أو صدرها أو تولى شحنها إلى الخارج . وفي حالة العود يحكم على الجاني بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كما يجوز للمحكمة في حالة العود الحكم بغلق المؤسسة التي استغلها المقلدون أو شركاؤهم في ارتكاب فعلهم لمدة معينة أو نهائياً . ويجوز للمحكمة أن تقضي بمصادرة جميع الأدوات المخصصة للنشر غير المشروع الذي وقع بالمخالفة لأحكام المواد الخامسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة التي لا تصلح إلا لهذا النشر ويجب مصادرة جميع النسخ المقلدة "[١].

[١] قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لعام ١٩٧١م: المادة ٤٥.

ومن خلال هذه المادة يمكننا القول بأن القانون العراقي لم يعد يواكب الواقع العراقي منذ أوائل تسعينات القرن الماضي حيث إن فرض الحصار الاقتصادي الجائر على العراق أدى إلى تضخم كبير مما جعل سعر كيلوغرام واحد من الطحين يصل إلى الالف دينار عراقي ، أي عن ١٠ دنانير وثلاثمائة دينار المذكورة في هذه المادة لم تعد تمتلك أي قوة شرائية في العراق ، ومع ذلك بقي هذا القانون من دون تعديل يذكر حتى عام ٢٠٠٤م .

كما ان هذا القانون لم يواكب التقدم التكنلوجي الحاصل ، فعندما أصدرَ المُشرِّع العِراقيَّ قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١، لم تكُن برامج الحاسبات وقواعد البيانات معروفةً وقتذاك. ومع بزوغِ فجر المعلومات في بدأَي في عقد التسعينات من القرن الماضي ، ظهرت المُصَّنَفات الرقمية التي نعني بها أيّ عمل إبداعي في بيئةِ تكنولوجيا المعلومات[١]. ولهذا ناهيك عن إن هذا القانون لم يشمل الرسائل والاطاريح الجامعية بالحماية إلا في حالة كونها منشورة .

ثانياً: قوانين مؤسسات التعليم العالي

هناك ثقافة غائبة بالجامعات والمراكز البحثية حول أخلاقيات النشر العلمي وإلى وقتنا لا يعي بعض العلماء فداحة أمور مثل النشر المزدوج بالمجلات المحلية والدولية أو السرقات العلمية، وعالميا لا يوجد ما يسمى بالنشر المحلى فكل المجلات العلمية يجب أن تكون متاحة للعالم لكي يتم الاستشهاد بالبحوث المصرية كما يجب أن تكون البحوث مراجعة وغير منقولة أو تمت سرقتها من بحوث أخري. ولعل ما يجب القيام به هو توفير البرمجيات لرصد السرقات العلمية بالبحوث بدءا من رسائل الماجستير والدكتوراه، لأن الاستسهال في هذا الأمر يسيء لسمعة الجامعات والمراكز البحثية والدولة لذلك يجب أن تكون هناك عقوبات رادعة[٢].

---

[١] أكرم فاضل سعيد قصير، حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعة الواقعة عليها، محاضرات مادة القانون المدني، ألقيت لطلبة الماجستير في القانون الخاص للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، ص٣٠.

[٢] ماجد الشربيني، السرقات العلمية مهزلة تسيء لمصر وللعلماء، صحيفة الاهرام اليومي، ٢٣ / مارس / ٢٠١٤.

فمن واجب الكليات أو المراكز البحثية أن تعمد أولاً إلى غرس أخلاقيات البحث العلمي لدى الباحثين ومن ثم تشرف على ضمان التزامهم بهذه الأخلاقيات أما من يثبت عدم التزامه بأخلاقيات البحث العلمي فإن للكلية أو المركز البحثي أو الجامعة أن تتخذ إجراءاتها الجزائية أولاً ومن ثم تقديم الباحث المخل بأخلاقيات البحث العلمي إلى المحاكم المدنية لمحاسبته ، ففي الكثير من القوانين نجد إن الجزاء المترتب على الباحث لا تزيد عن رسوبه في حالة ثبوت عدم التزامه بأخلاقيات البحث العلمي أو ترقين قيده . ولكن هذا ينفع في حالة غياب الموضوعية أو الصدق ، أما فيما يتعلق بالأمانة العلمية فإن على الكلية أو المركز البحثي أن يعطي اشعاراً إلى الشخص الذي سرق الباحث جهده الفكري من أجل أن يرفع دعوى قضائية ضده ، كما إن ذلك لا ينفع في حالة انتهاك الباحث لحقوق الانسان والحيوان والتعدي على البيئة والاضرار بالتنوع الاحيائي ففي هذه الحالة يجب ابلاغ الجهات المختصة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقة .

ثالثاً: قوانين اقليمية وعالمية تتضمن الجزاء

على الدول أن لا تكتفي بالتشريعات الداخلية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية بل إنها تستطيع أن تؤسس لقوانين اقليمية أو عالمية مقترنة بالجزاء من أجل الحد من السرقات العلمية العابرة للحدود ، ويمكن تنظيم مثل هذه القوانين من خلال المنظمات الاقليمية والدولية ، وأن لا تكتفي تلك المنظمات بإصدار أخلاقيات البحث العلمي أو الحث عليها فقط بل إن القوانين المقترنة بالجزاء يمكن أن تضمن عدم وقوع السرقات العلمية العابرة للحدود لا سيما في ظل التطور العلمي والتكنلوجي وتطور وسائل الاتصال التي سهلت مثل هذا النوع من السرقة .

الخاتمة

في نهاية هذا الجهد المتواضع لا بد ان نذكر اهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها في هذا البحث والتي اهمها:

١. إن البحث العلمي أداة لتقدم البشر وهو لا يتوقف على توفر شروط العلم فحسب بل لابد من توفر الاخلاق ليكون البحث العلمي ذا قيمة وفائدة للمجتمعات الانسانية.
٢. إن بناء الاخلاق لدى الانسان هي عملية تدريجية ومن ثم فان التركيز على البناء الاخلاقي خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تمارسها المدارس والكليات يؤدي الى غرس القيم الاخلاقية الصحيحة والفاضلة لدى الطالب مما يؤدي الى جعله مستعدا لكتابة بحث علمي رصين قائم على الاخذ باخلاقيات كتابة البحث العلمي.
٣. أن اخلاقيات البحث العلمي هي ليست امرا اختياري يمكنه ان ياخذ بها او يتركها حسب رغبته بل هي اساس من اسس كتابة البحث العلمي وفي حالة انتقاء هذا الاساس ينتفي البحث بمجمله فغياب الصدق في البحث العلمي يفقده امكانية التحقق العملي وفقدان الموضوعية يجعل البحث عبارة عن مرأة تعكس توجه واحد وفقدان الامانة العلمية يفقد الاصالة وفقدان شرعية الوسائل يفقد البحث جزءا من انسانيته.
٤. ان غياب اخلاقيات البحث العلمي ليست حالات فردية بل هي ترقى الى مستوى الظاهرة، ولا تنحصر بمجتمع معين فحتى الغرب يشهد العديد من حالات الابتعاد عن اخلاقيات البحث العلمي عند كتابته، على الرغم من الاختلافات بين الدول والمجتمعات حول نسبة انتشار هذه الظاهرة.
٥. في حالة غياب اخلاقيات البحث العلمي لا بد من ايجاد مجموعة من الوسائل التي تساعد على تعزيز مثل هذه الاخلاقيات سواء اكانت هذه الوسائل مقترنة ام غير مقترنة بجزاء.

التوصيات:

١. إجراء دراسات إحصائية حول مدى تمسك الباحث العربي بإخلاقيات البحث العلمي.
٢. إجراء دراسات حول حقوق الملكية الفكرية في الوطن العربي وكيفية ضمان هذه الحقوق.
٣. إدخال مادة اخلاقيات البحث العلمي كأحد المناهج الرئيسية في الكليات والمعاهد واعتبارها مادة مهمة في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية.

قائمة المصادر

❖ **القرآن الكريم**

❖ **السنة النبوية الشريفة**

- ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي ، صحيح البخاري ، ضبط وتخريج: د. مصطفى ديب ، دار ابن كثير ، دمشق .
- أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بحر الخراساني ، سنن النسائي ، بيت الافكار الدولية ، الأردن ، ١٩٩٦ .

❖ **المعاجم**

- جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، لسان العرب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣ .
- لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، سنة النشر بلا .
- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، وزارة التربية والتعليم ، مصر ، ١٩٩٤ .

❖ **القوانين:**

- قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم (٣) لعام ١٩٧١م: المادة ٤٥ .

❖ **الكتب**

- ابن مسكويه ، تهذيب الأخلاق ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، ٢٠٠١ .
- ابي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، ذم الهوى ، تحقيق: خالد عبد اللطيف السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- أحمد سليم سعيدان ، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٨ .
- أحمد عبد المنعم حسن ، أصول البحث العلمي ، الجزء الأول (المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية) ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- حافظ فرج أحمد ، مهارات البحث العلمي في الدراسات التربوية والإجتماعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
- حسن أحمد سهيل ، البحث العلمي أساليب ومناهج ، دار النور للنشر ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
- حسين رشوان ، العلم والبحث العلمي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٢ .

- ديفيد ب. رزنيك ، أخلاقيات العلم ، ترجمة عبد النور عبد المنعم ، علم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٥ .
- رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي – أساسياته النظرية وممارسته العملية – ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٨ .
- زكي مبارك ، الأخلاق عند الغزالي ، مطبعة الرحمانية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- سعيد جاسم الأسدي ، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية ، مؤسسة وارث الثقافية ، البصرة ، ٢٠٠٨ .
- صلاح قنصوة ، الموضوعية في العلوم الانسانية ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠٠٧ .
- عامر حسن فياض و ناظم عبد الواحد الجاسور ، ثالوث المستقبل العربي: الديمقراطية – المجتمع المدني – التنمية ، مركز زايد للتنسيق و المتابعة ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٢ .
- عبد الرحمن بدوي ، مناهج البحث العلمي ، وكالة المطبوعات الكويت ، ١٩٤٤ .
- عبد الرحمن بن عبد الله الواصل ، البحث العلمي – خطواته ومراحله – أساليبه ومناهجه – أدواته ووسائله – أصول كتابته ، وزارة المعارف ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩ .
- عبد الرزاق متاني ، علم الآثار وصناعة التاريخ ، الرسالة للنشر والاعلام ، ٢٠٠٩ .
- عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ ، أساسيات البحث العلمي ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٢ .
- عبد الفتاح خضر ، أزمة البحث العلمي في العالم العربي ، مكتب صلاح الحجيلان ، الرياض ، ١٩٩٢ .
- فاطمة إبراهيم حميدة ، التفكير الأخلاقي – دليل المعلم في تنمية التفكير الأخلاقي لدى التلاميذ في جميع المراحل ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- فان دالين ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرون ، المكتبة الانجلو – مصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- محمد عبد الله دراز ، دستور الأخلاق في القرآن ، ترجمة عبد البور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٨.
- محمد محمد شلش ، حقوق الملكية الفكرية بين الفقه والقانون ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، ٢٠٠٦ .

- محمد مصطفى زيدان و صالح مضيوف شعث ، مناهج البحث في علم النفس والتربية ، دار المجمع العلمي ، جدة ، ١٩٩٨ .

❖ **الرسائل والأطاريح:**

- محاسن هادي خلف ، دور القيم الأخلاقية في تنمية الموارد البشرية – أثر الفعل الأخلاقي في إتخاذ القرار - ، رسالة ماجستير مقدمة إلى المركز الاستشاري البريطاني ، بغداد ، ٢٠١٠ .

- يوسف عبد الرحيم حسن شبلي ، ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، ٢٠١٠ .

❖ **المؤتمرات:**

- هناء صابر محمد دياب ، أخلاقيات البحث العلمي وضوابطه ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني عشر للفلسفة الإسلامية ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، أبريل / ٢٠٠٧ .

❖ **الصحف والمجلات والدوريات:**

- أحمد علي كنعان ، البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق الأهداف و المعوقات وسبل التطوير ، مجلة جامعة دمشق ، العدد (٤) ، المجلد (١٧) ، ٢٠٠١ .

- حسين مطاوع الترتوري ، البحث العلمي – خطته وأصالته ونتائجه ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد (٢٠) حزيران / ٢٠١٠ .

- عبد الله المجيدل و سالم مستهيل شماس ، معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجاً) ، مجلة جامعة دمشق ، العدد (١-٢) ، المجلد (٢٦) ، ٢٠١٠ .

- عماد أحمد البرغوثي و محمود أحمد أبو سمرة ، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي ، مجلة الجامعة الإسلامية ، العدد (٢) المجلد (١٥) ، يونيو / ٢٠٠٧ .

- عماد أحمد البرغوثي و محمود أحمد أبو سمرة ، منهجية البحث العلمي عند علماء المسلمين ، مجلة الجامعة الإسلامية ، العدد (٢) المجلد (١٦) ، يونيو / ٢٠٠٨ .

- ماجد الشربيني ، السرقات العلمية مهزلة تسيء لمصر وللعلماء ، صحيفة الاهرام اليومي ، ٢٣ / مارس / ٢٠١٤ .

❖ **المحاضرات:**

- أكرم فاضل سعيد قصير ، حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعة الواقعة عليها ، محاضرات مادة القانون المدني ، ألقيت لطلبة الماجستير في القانون الخاص للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ .

❖ شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت):

- رمزي أحمد مصطفى عبد الحي ، أخلاقيات البحث العلمي وموقف الباحث العربي منها ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع: www.scribd.com

❖ **المصادر الأجنبية:**

- Dag E. Helland and others , Guidelines for Research Ethics in Science and Technology , De nasjonale forskningsetiske komiteer ,Norway , 2008 .

- Jean Michel Baer and others , European Textbook on Ethics in Research , European Union , Belgium , 2010 .